

Distr.: General
22 September 2015
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أقدم، مرة كل ثلاثة أشهر، تقريراً عن الحالة في مالي، يركز على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وعلى جهود البعثة المتكاملة لدعمه. ويغطي هذا التقرير الفترة ١٢ حزيران/يونيه إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

التقدم المحرز في العملية السياسية

٢ - منذ تقريرتي السابق (S/2015/426)، أحرزت العملية السياسية في مالي تقدماً ملحوظاً، ولا سيما بعد التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر (Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu du processus d'Alger) من قبيل تنسيقية الحركات الأزوادية (CMA) في ٢٠ حزيران/يونيه. وبعد أن استولى ائتلاف الجماعات المسلحة (الائتلاف) على ميناكا (منطقة غاو) في ٢٧ نيسان/أبريل، جعلت تنسيقية الحركات الأزوادية التزامها باتفاق السلام مشروطاً بانسحاب الائتلاف من ميناكا، ورفضت الانضمام إلى حفل التوقيع مع حكومة مالي في ١٥ أيار/مايو. وكما ذكر سابقاً، فقد واصل ممثلي الخاص بذل المساعي الحميدة ودعا إلى بناء الثقة بين الأطراف المالية، بالتعاون الوثيق مع الوسيط الرئيسي، الجزائر، وفي إطار جهود الوساطة، في محاولة لإقناع تنسيقية الحركات الأزوادية بالتوقيع على اتفاق السلام، بما في ذلك تشجيع الائتلاف على الانسحاب من ميناكا. وشجع أيضاً حكومة مالي على رفع الأوامر بإلقاء القبض على



الرجاء إعادة استعمال الورق

280915 280915 15-15857 (A)



قيادات تنسيقية الحركات الأزوادية وعلى الإفراج عن بعض قياداتهم المحتجزين في باماكو. وعقب التدخل الجماعي من فريق الوساطة، الذي يضم الجزائر، والأمم المتحدة/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وبوركينا فاسو، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر، والمساعدة التي قدّمها إلى قيادة الائتلاف لزيارة ميناكا، أعلن الائتلاف انسحابه الفوري من ميناكا في ١٨ حزيران/يونيه. وفي ١٩ حزيران/يونيه، رفعت حكومة مالي الأوامر بإلقاء القبض على ١٥ من قادة تنسيقية الحركات الأزوادية، بما في ذلك ضد بلال أغ شريف ومحمد أغ نجم من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والغباس أغ إنتالا، من المجلس الأعلى لوحدة أزواد، وسيدى إبراهيم ولد سيدات من الحركة العربية لأزواد (تنسيقية الحركات الأزوادية). وساعد رفع أوامر الاعتقال هذه على التخفيف من حدة القلق الذي أعربت عنه قيادة التنسيق من إمكانية القبض عليهم عند السفر إلى باماكو للتوقيع على اتفاق السلام.

٣ - وفي وقت لاحق، في ٢٠ حزيران/يونيه، وقع سيدى إبراهيم ولد سيدات من الحركة العربية لأزواد على اتفاق السلام في باماكو بالنيابة عن تنسيقية الحركات الأزوادية. وحضر حفل التوقيع أكثر من ١٥٠ ممثلاً عن التنسيق من كيدال والمنطقة دون الإقليمية. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اجتمع الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في باماكو مع قيادة التنسيق لمناقشة سبل المضي قدماً. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، وافقت الجمعية الوطنية على اعتمادات مالية للبدء في تنفيذ اتفاق السلام.

٤ - وفي غضون ذلك، واصل ممثلي الخاص إشراك المجتمع الدولي في تعبئة الموارد لدعم المشاريع التي من شأنها تحقيق عائدات السلام للشعب المالي ودعم مواصلة التزامه باتفاق السلام. ورعت البعثة المتكاملة أيضاً حملة على نطاق البلد، بمشاركة أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية والنسائية، فضلاً عن وسائط الإعلام المحلية والزعماء الدينيين، تهدف إلى شرح مضمون اتفاق السلام للشعب المالي والحصول على الدعم من أجل تنفيذه.

تنفيذ اتفاق السلام: التدابير السياسية والمؤسسية

٥ - بعد أن وقعت تنسيقية الحركات الأزوادية على اتفاق السلام، بدأت الجهود من أجل وضع إطار التنفيذ الذي توخاه الاتفاق، ولا سيما لجنة متابعة الاتفاق وهيئتها التقنية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أعلنت الجزائر عن تشكيل اللجنة، والتي ركزت اهتمامها فيما بعد على وضع نظامها الداخلي والمواعيد الزمنية لتنفيذ اتفاق السلام. غير أن الجلسة الأولى للجنة

أرجئت بسبب خلاف على مشاركة جماعتين مسلحتين سابقتين تابعتين لتنسيقية الحركات الأزوادية في آليات اللجنة، وهما ائتلاف شعب الأزواد - تنسيقية الحركات الأزوادية، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، واللتين وقعتا على اتفاق السلام بصورة مستقلة، لكنهما غير مدرجتين ضمن اللجنة. واستمرت المشاورات بشأن عضوية اللجنة في جلستها الثانية المعقودة يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه. وفي الجلسة الثالثة، المعقودة يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه، اعتمدت اللجنة نظامها الداخلي باستثناء الأحكام المتعلقة بالعضوية والجدول الزمني. وأوضح النظام الداخلي ولاية اللجنة ومهامها وأجهزتها، ونص على إدراج كل من فرنسا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية كأعضاء رسميين في فريق الوساطة. وفي الجلسة الرابعة للجنة، المعقودة يومي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس، قبلت الأطراف المالية باقتراح مقدم من الجزائر يقضي بالسماح بمشاركة كل من ائتلاف شعب الأزواد - تنسيقية الحركات الأزوادية، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة كمدعوين ريثما يتم حسم مسألة العضوية في الجلسة المقبلة. واعتمدت اللجنة أيضا خطة عمل شاملة لتنفيذ اتفاق السلام، عُرضت على الحكومة المالية ولكن في غياب تنسيقية الحركات الأزوادية.

٦ - وفي ٢١ تموز/يوليه، وافقت اللجنة على مشاركة الجزائر، التي ترأس اللجنة، في رئاسة اللجان الفرعية الأربع أيضا مع كل من البعثة المتكاملة (الدفاع والأمن)، والاتحاد الأفريقي (المؤسسات السياسية)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (العدالة، والمصالحة، والقضايا الإنسانية)، والاتحاد الأوروبي (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). ولم تعين بعد الأطراف المالية نواب الرئيس للجان الفرعية الأربع. وشرعت البعثة المتكاملة، من جهتها، في إنشاء أمانة للجنة متابعة الاتفاق حيث وضعت خططاً لإنشاء هيكل مخصص لتقديم الدعم الفني والإداري واللوجستي للجنة ولجانها الفرعية.

٧ - ومع ذلك، وعلى الرغم مما أحرز من تقدم إثر التوقيع على اتفاق السلام، فقد أدى استمرار التوترات بين الموقعين على الاتفاق في شمال مالي، على نحو ما برهنت عليه المواجهات المسلحة بين تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف في شهر آب/أغسطس، إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تفعيل الكامل للجنة. وفي إثر استيلاء الائتلاف في ١٧ آب/أغسطس على إحدى البلدات التي تسيطر عليها تنسيقية الحركات الأزوادية، وهي بلدة النفيس (منطقة كيدال)، أعلنت التنسيقية تعليق مشاركتها في الأعمال التقنية للجنة حين انسحاب الائتلاف من بلدة النفيس.

٨ - ورداً على ذلك، وعلى النحو المبين في الفرع التالي، شاركت البعثة المتكاملة في قيادة كلا الطرفين سعياً إلى تخفيف حدة التوترات، واتخذت تدابير عسكرية وقائية، بما في ذلك عن طريق إنشاء منطقة أمنية تغطي مساحة يبلغ نصف قطرها ٢٠ كيلومتراً حول كيدال من أجل حماية المدنيين. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أنشأت اللجنة فريقاً مخصصاً مؤلفاً من أعضاء فريق الوساطة ويرأسه الاتحاد الأفريقي لغرض معالجة الحالة في النفيس. وفي اليوم نفسه، اقترح الفريق المخصص خطة لفض الاشتباك مؤلفة من سبع نقاط تدعو، في جملة أمور، كلا الطرفين إلى العودة الفورية وغير المشروطة إلى المواقع التي كانت تحتلها وقت التوقيع على اتفاق السلام في ٢٠ حزيران/يونيه. وفي ٢٦ آب/أغسطس، قبلت جميع الأطراف بالخطة باستثناء الائتلاف. وفي ٣٠ آب/أغسطس، يسرت البعثة المتكاملة نقل وفد من الائتلاف إلى النفيس عن طريق غاو؛ وبقي الوفد في غاو عدة أيام للتشاور مع جهات الدعم في تلك البلدة. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، دعا الرئيس كيتا، الذي كان في زيارة إلى نيامي، بالنيجر، الائتلاف إلى الانسحاب من النفيس فوراً ودون شروط. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أصدر الائتلاف بياناً أعلن فيه اعتزامه الانسحاب من النفيس. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، بدأ الائتلاف الانسحاب من النفيس وأعاد إنشاء مواقعه على مبعدة قرابة ١٥ إلى ٢٠ كيلومتراً من تلك البلدة.

التطورات السياسية الأخرى

٩ - في ٣ آب/أغسطس، اعتمدت حكومة مالي مرسوماً حددت فيه يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر موعداً لإجراء الانتخابات المحلية والإقليمية. ومع ذلك، فإن التدابير المتوخاة المنصوص عليها في اتفاق السلام، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات، لم تنفذ حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك، واصلت البعثة المتكاملة العمل مع الهيئات والشركاء المعنيين بإدارة الانتخابات في مالي لدعم الاستعدادات اللازمة للانتخابات، بما في ذلك المساعدة في الجهود التي تبذلها الحكومة على نطاق البلد لتسجيل الناخبين وتنقيح القوائم الخاصة بهم. غير أنه لم يتسن القيام بهذه الاستعدادات في تينكو (منطقة موبتي)، وفي ميناكا ومنطقة كيدال بسبب الشواغل الأمنية. ومن شأن الإنشاء المتوقع لمناطق (دوائر) إدارية جديدة، وتنفيذ تدابير تشريعية جديدة، على النحو المتوخى في اتفاق السلام، فضلاً عن القيام مستقبلاً بنشر موظفين مدنيين في تلك المناطق أن يكون من العوامل البالغة الأهمية في التخطيط للانتخابات المحلية والإقليمية.

١٠ - وحال استمرار الشواغل الأمنية دون النشر الكامل للموظفين المدنيين في المناطق الشمالية. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، لم يتوفر سوى ٣ من أصل كل ٤ محافظين، و ١٨ من

أصل كل ٢٣ من نواب المحافظين في منطقة غاو؛ واستأنف جميع المحافظين الثمانية و ٤٦ من أصل ٥٥ من نواب المحافظين أداء مهامهم في منطقة موبتي؛ وتم نشر جميع المحافظين الخمسة و ١٤ من أصل ٣١ من نواب المحافظين في منطقة تمبكتو.

١١ - وفيما يتعلق بقطاع العدالة، عاد ٨٨ في المائة من القضاة والمدعين العامين إلى وظائفهم في المناطق الشمالية، على الرغم من أن بعض القضاة لا يتواجدون في العمل بصورة مستمرة بسبب الشواغل الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت البعثة المتكاملة تنظيم خمس محاكم متنقلة في المناطق النائية في منطقة موبتي، بما أتاح عقد جلسات استماع في ٢٣ قضية وإصدار أحكام على ١٢ متهما. وفي أواخر حزيران/يونيه، أعلنت وزارة العدل وحقوق الإنسان خطة طوارئ لإصلاح القضاء تم إعدادها بمساعدة من البعثة المتكاملة. وقدمت البعثة المساعدة أيضا إلى موظفي الإصلاحات الوطنية من خلال التوجيه وإسداء المشورة بشأن إدارة أمن السجون، ويسرت إعادة افتتاح مستوصف سجن تمبكتو في ٢٢ تموز/يوليه.

١٢ - وفي مجال العدالة الانتقالية، واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة مالي. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، نظمت البعثة المتكاملة مؤتمرا لمدة ثلاثة أيام في باماكو بشأن قضايا العدالة الانتقالية بالتعاون مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ووزارة العدل وحقوق الإنسان، ووزارة المصالحة الوطنية. وحضر المؤتمر أيضا ممثلون عن الحكومة، وتنسيقية الحركات الأزوادية، والائتلاف، والجماعات المسلحة الأخرى، والزعماء الدينيين، وممثلو المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والهيئة القضائية، علاوة على ٢٦ من الخبراء الوطنيين والدوليين.

١٣ - وفي ٣ آب/أغسطس، عينت حكومة مالي السيد عثمان أومارو سيدي، عضو حزب الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية المعارض، رئيسا للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. ووجهت الانتقادات إلى الحكومة من تنسيقية الحركات الأزوادية ومن الائتلاف لأنها لم تتشاور معهما بشأن هذا التعيين. وفي ٦ آب/أغسطس، طلبت الحكومة من تنسيقية الحركات الأزوادية ومن الائتلاف تسمية خمسة مندوبين من كل منهما لعضوية اللجنة. ولم تمثل أي من الجماعتين لهذا الطلب حتى الآن.

التعاون الدولي في منطقة الساحل

١٤ - في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، نظم الاتحاد الأفريقي الاجتماع الأول لوزراء الدفاع للبلدان المشاركة في عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة

السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. وحضر هذا الاجتماع، الذي اشترك في رئاسته كل من رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ووزير الدفاع المالي، الدول الأعضاء المشاركة في عملية نواكشوط وممثلون عن الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

١٥ - وخلال الاجتماع، استعرض الوزراء الهجمات الإرهابية المستمرة ضد القوات الدولية، وقوات الدفاع والأمن في مالي، والسكان المدنيين في مالي. ولاحظوا مع القلق تزايد عمليات إعادة التجميع بين المنظمات الإرهابية في ليبيا، بما في ذلك الدولة الإسلامية، وفي حوض بحيرة تشاد، ولا سيما جماعة بوكو حرام. وفي ظل هذه الخلفية، كرر المشاركون تأكيد التزامهم بتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال القيام بدوريات مشتركة على طول الحدود المشتركة بين بلدانهم؛ ودعوا إلى تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك عن طريق توفير المعدات والتدريب؛ ونظروا في إنشاء لواء للتدخل لمكافحة الإرهاب في شمال مالي.

ثالثاً - التطورات الأمنية الرئيسية

الاتجاهات والتطورات الأمنية

١٦ - على الرغم من توقيع جميع الأطراف على اتفاق السلام، ظلت الحالة الأمنية متقلبة للغاية. ولوحظ حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار من جانب الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وهي تعيد تنظيم مواقعها في شمال مالي. وزاد استمرار التوترات بين تنسيقية حركات أزواد والائتلاف في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو من تعميق الانقسام بين مؤيديهما، وإلى إثارة التزايدات بين المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، استمرت الهجمات غير المتكافئة وهجمات المتطرفين فضلاً عن التهديدات الإجرامية الموجهة ضد قوات الدفاع والأمن المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وانتشرت إلى مناطق كانت من قبل أكثر أمناً في وسط وغرب وجنوب مالي، وعلى طول الحدود مع بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وموريتانيا.

تنفيذ اتفاق السلام: وقف إطلاق النار

١٧ - واصلت الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام تنظيم مواقعها على الأرض بعد التوقيع على الاتفاق في ٢٠ حزيران/يونيه، بما في ذلك داخل ميناكا وحولها وفي منطقتي غاو وكيدال. وفي ١ تموز/يوليه، رصدت دورية تابعة للبعثة المتكاملة وجود ٣٠ عضواً من الحركة العربية لأزواد وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (غاتيا)، وهي

عضو في الائتلاف، في إنبارام، التي تقع على بعد ٨ كيلومترات تقريبا من ميناكا. وفي ٦ تموز/يوليه، تلقت قوة البعثة المتكاملة معلومات من السلطات المحلية في إنبارام تفيد بقيام هؤلاء الأفراد بمضايقة السكان في المنطقة. وفي ٨ تموز/يوليه، رصدت دورية تابعة للبعثة المتكاملة قرابة ٢٠ من أعضاء (غاتيا) وهم يتسللون إلى داخل ميناكا في خمس مركبات. وقد غادروا البلدة في اليوم نفسه بناء على طلب من البعثة المتكاملة. وأبقت القوات المسلحة المالية على وجودها في ميناكا خلال تلك الفترة. وقامت البعثة المتكاملة أيضا بتعزيز وضعها في ميناكا بزيادة عدد القوات في البلدة من نحو ٢٧٥ فردا إلى ٥٦١ فردا من أجل حماية المدنيين ورصد الحالة. كما قامت قوة الشرطة التابعة للبعثة المتكاملة بنشر مفرزة من أفراد الشرطة المشكلة تضم ٣٩ فردا في ميناكا. وفي ١١ تموز/يوليه، عززت تنسيقية حركات أزواد من وجودها قرب بلدة تين - فاديماتا، التي تقع على بعد نحو ٥٠ كيلومترا شمالي ميناكا. وفي ١٣ تموز/يوليه، أكدت البعثة المتكاملة وجود قوات للائتلاف في ليكراركار، التي تقع على بعد ٢٠ كيلومترا شمالي تمبكتو.

١٨ - وفي ١٠ و ١١ تموز/يوليه، قام الفريق المشترك المعني بالمراقبة والتقييم في غاو، والذي يتألف من عناصر حكومية مالية، وعناصر من تنسيقية حركات أزواد، وعناصر من الائتلاف، والمكلف بالتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار، بزيارة ميناكا واجتمع بالقيادات المحلية هناك، بمن فيهم رئيس البلدية والبعثة المتكاملة. وتركزت المناقشات على الحالة الأمنية في المدينة وما حولها، فضلا عن التحديات المتصلة بوجود المقاتلين المسلحين التابعين للائتلاف. وقام الفريق أيضا بدورية مشتركة مع قوة البعثة المتكاملة عبر مختلف طرق الوصول إلى ميناكا.

١٩ - وكما ورد في الفقرتين ١٠ و ١١ أعلاه، فإنه خلال الفترة ما بين ١٥ و ١٧ آب/أغسطس وقعت اشتباكات بين العناصر المسلحة المرتبطة بكل من تنسيقية حركات أزواد وجماعة (غاتيا) حول توزيك (التي تقع على بعد ٦٠ كيلومترا جنوب شرقي كيدال)، وشرق أماسين (في منطقة كيدال)، وعلى محور تابانكورت - النفيس. وفي ١٧ آب/أغسطس، استولت جماعة (غاتيا) على النفيس، التي تخضع بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الساري لسيطرة تنسيقية حركات أزواد. وشكل ذلك انتهاكا جسيما لوقف إطلاق النار منذ توقيعه في ٢٠ حزيران/يونيه، وتمت إدانته إدانة قطعية من جانب حكومة مالي وفريق الوساطة والمجتمع الدولي.

٢٠ - وأشركت البعثة المتكاملة القيادات السياسية والعسكرية من كلا الجانبين منذ بداية الاشتباكات سعيا إلى تخفيف حدة التوترات. وفي موازاة ذلك، قامت البعثة المتكاملة، في

١٦ آب/أغسطس، بنشر طائرات عمودية لرصد الحالة في كل من أماسين والنفيس. وفي ١٧ آب/أغسطس، أوفدت البعثة المتكاملة طائرتين عموديتين هجوميتين لمراقبة مواقع الجماعتين وللحيلولة دون تجديد القتال. وفي ١٨ آب/أغسطس، أعلنت البعثة المتكاملة عن إنشاء المنطقة الأمنية التي تغطي مساحة يبلغ نصف قطرها ٢٠ كيلومترا حول كيدال من أجل حماية المدنيين. وفي غضون ذلك، وصلت إلى النفيس في ١٨ آب/أغسطس بعثة تحقيق أوفدها الفريق المشترك المعني بالمراقبة والتقييم. ولم تشارك تنسيقية حركات أزواد في هذه الزيارة الأولى لبعثة التحقيق. وفي إثر الزيارة الثانية، في ٢٢ آب/أغسطس، بمشاركة التنسيق هذه المرة، تأكد لفريق المراقبة والتقييم احتلال الائتلاف (غاتيا) لبلدة النفيس، رغم أنه لم يتمكن من إثبات الظروف التي أدت إلى هذا الاحتلال.

٢١ - وفي منطقة تمبكتو، لاحظت البعثة المتكاملة أن تنسيقية حركات أزواد انتشرت عبر مساحة كبيرة تمتد من البر إلى فويتا، قرب الحدود مع موريتانيا. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، تلقت البعثة المتكاملة معلومات تفيد بأن تنسيقية حركات أزواد أنشأت أربعة مواقع جديدة في محيط غوندام، بمنطقة تمبكتو. وخلص فريق المراقبة والتقييم الخاص بتبكتو، الذي قام ببعثة تقييم في محيط غوندام يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، إلى أن قيام تنسيقية حركات أزواد بإنشاء المواقع الأربعة الجديدة شكل انتهاكا لوقف إطلاق النار.

٢٢ - وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير بوقوع تحركات جديدة من جانب كل من الائتلاف وتنسيقية حركات أزواد في منطقتي كيدال وتمبكتو. وترصد البعثة المتكاملة الحالة عن كثب ولا سيما في إنفارا والخليل (منطقة كيدال)، حيث قامت البعثة بنشر أصول جوية لتحديد مصادر التهديد التي يتعرض لها السكان المدنيون، وردعها ومواجهتها، عند اللزوم. وتواصل البعثة حث كل الجماعات على العودة إلى مواقعها الأصلية. وسيتم الإبقاء على المنطقة الأمنية حول كيدال والمواقع المؤقتة للبعثة المتكاملة في حين سيتم تعزيز وضعها في تيساليت. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، رصدت البعثة المتكاملة استيلاء الائتلاف (غاتيا) على أحد المواقع على مبعدة ١٥ كيلومترا غربي أغيلهوك، الأمر الذي حفز تنسيقية حركات أزواد إلى اتخاذ مواقع دفاعية شرقي البلدة.

٢٣ - ويجري الإعداد لتفعيل ونشر ٤٠ من المراقبين العسكريين الجدد المأذون بهم للبعثة المتكاملة والمكلفين بمراقبة وقف إطلاق النار والإشراف عليه. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، تم نشر ١٣ من المراقبين العسكريين في مالي. وتعزز البعثة المتكاملة تفعيل هيكل القيادة الخاص بالمراقبين العسكريين ونشر ١١ من المراقبين العسكريين في كل قطاع من القطاعات الثلاثة بحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

تنفيذ اتفاق السلام: التدابير الدفاعية والأمنية

٢٤ - في ٥ آب/أغسطس، عقد قائد القوة بالبعثة المتكاملة آخر اجتماع للجنة التقنية المشتركة المعنية بالأمن، وهو الاجتماع الذي اتفقت فيه الأطراف، في جملة أمور، على الاستعاضة عن اللجنة التقنية المشتركة باللجنة التقنية الأمنية وفقا لاتفاق السلام. واتفقت الأطراف أيضا على عملية تحديد مواقع التجميع وإنشاء آلية لتنسيق العمليات لتيسير وتنسيق الدوريات المشتركة. وقرروا أيضا إنشاء فريق مشترك للمراقبة والتقييم في كيدال؛ غير أن العملية أرجئت لعدم توافر الهيكل الأساسي اللازم ولعدم حضور الأعضاء الذين عينتهم تنسيقية حركات أزواد.

٢٥ - وفي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، عقد نائب قائد قوة البعثة المتكاملة أول اجتماع للجنة التقنية الأمنية في باماكو. ولم تشارك تنسيقية حركات أزواد في اليوم الأول للاجتماع احتجاجا على استمرار وجود الائتلاف في النفيس، وحضرت فقط لفترة وجيزة في جلسة اليوم التالي. وعلى الرغم من عدم حضور تنسيقية حركات أزواد، ناقشت اللجنة التقنية الأمنية تحديد مواقع التجميع واختصاصات آلية تنسيق العمليات. وكان مقررا أن تعقد اللجنة التقنية الأمنية جلستها الثانية في ١٥ أيلول/سبتمبر، لكن الجلسة تأجلت مرتين إلى ١٧ أيلول/سبتمبر.

٢٦ - وعقب توقيع اتفاق السلام في ٢٠ حزيران/يونيه، شرعت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ثمانية مشاريع للحد من العنف المجتمعي في غاو، وكيدال وتمبكتو، من أجل التخفيف من الأخطار المحتملة لتجنيد الجماعات الإجرامية والمسلحة للسكان المدنيين. وفي ٢٣ حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه، وفرت البعثة المتكاملة الدعم لتنظيم حلقتي عمل عن الرقابة الديمقراطية على القطاع الأمني وعن دور المجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن. وفي ١٠ آب/أغسطس، أنشأت البعثة المتكاملة والشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، فريقا عاملا تقنيا معنيا بإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تنسيق الدعم المقدم إلى المؤسسات الأمنية في مالي.

الهجمات غير المتكافئة وهجمات المتطرفين

٢٧ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاتجاه المثير للقلق المتمثل في الهجمات غير المتكافئة وهجمات المتطرفين ضد قوات الدفاع والأمن المالية وأفراد البعثة المتكاملة. وفي ١٤ حزيران/يونيه، في بلدة سوفارة، التي تقع على بعد ٣٠ كيلومترا شمال شرقي جينيه في

منطقة موبتي، أضرمت مجهولون النار في موقع للدرك. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، هاجم أفراد تابعون لجماعة أنصار الدين مخيما للدرك والحرس الوطني في نارا، التي تقع على بعد ٣٠ كيلومترا من الحدود مع موريتانيا في منطقة كوليكورو مما أسفر عن مقتل ثلاثة من جنود القوات المسلحة المالية وإصابة خمسة آخرين، في حين قتل تسعة من المهاجمين. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، شن نحو ٢٠ من أعضاء جماعة أنصار الدين هجوما على فاكولا، التي تقع على بعد ٢٠ كيلومترا من الحدود مع كوت ديفوار في منطقة سيكاسو، وأضرمت المهاجمون النار في مواقع تابعة لقوات الدفاع والأمن المالية ومكاتب الإدارة المحلية، ونهبوا أحد المصارف. وفي ٤ تموز/يوليه، هاجم مسلحون مجهولون موقعا مشتركا بين الدرك والحرس الوطني في كومبون سوكونا، على بعد ٧٥ كيلومترا جنوب بانكاس بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قام ستة رجال مسلحين يستقلون إحدى المركبات بإطلاق النار على مركبة تابعة لقوات الجيش المالية بالقرب من كابارا، على بعد كيلومترين من تمبكتو، مما أسفر عن إصابة جندي واحد من قوات الجيش المالية. وفي ١ آب/أغسطس، نصب مهاجمون كمينًا لقافلة من قوات الدفاع والأمن المالية كانت تسافر على طريق ديابالي - نامبالا في منطقة سيغو، ما أدى إلى مقتل اثنين من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وإصابة اثنين آخرين بجروح. وفي ٣ آب/أغسطس، قام عدد من المسلحين الذين حددت هويتهم بأنهم أعضاء في حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بالتسلل إلى داخل بلدة غورما - راروس في منطقة تمبكتو في شاحنات بيك آب، وهاجموا قاعدة مشتركة لقوات الجيش المالي والحرس الوطني، مما أسفر عن مقتل عشرة جنود. وفي ١٠ آب/أغسطس، اصطدمت مركبة تابعة لقوات الدفاع والأمن المالية بجهاز متفجر بالقرب من تينيكو، في منطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وإصابة أربعة آخرين بجروح. وفي ١٢ آب/أغسطس، أطلقت النار على موقع للشرطة في باماكو، ما أدى إلى إصابة ضابط شرطة وأحد المارة من المدنيين. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، هاجم مسلحون مجهولون جنودا تابعين لقوات الجيش المالية في قرية كيرا، على بعد ٢٨ كيلومترا من تينيكو، في منطقة موبتي، ما أسفر عن إصابة سبعة من جنود قوات الجيش المالية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، هاجم ستة مسلحين مجهولين قرية أونكورو، في دائرة بانكاس، بمنطقة موبتي على بعد قرابة ٥ كيلومترات شمالي الحدود مع بوركينا فاسو، مما أسفر عن مقتل أحد جنود الدرك.

٢٨ - وفي ١٣ تموز/يوليه، قامت قوات الدفاع والأمن المالية باعتقال ٢٠ فردا يُشتبه في ارتباطهم بجماعات إرهابية بالقرب من زيغوا في منطقة سيكاسو، قرب الحدود مع كوت ديفوار. وفي ١٤ تموز/يوليه، أُلقت قوات الدفاع والأمن المالية القبض على شخص قام

بالعبور إلى منطقة سيغو انطلاقاً من كوت ديفوار بسبب ضلوعه المزعوم في الهجوم الذي وقع في ٧ آذار/مارس على مطعم "La Terrasse" في باماكو. وفي ٣ أيلول/سبتمبر في كوت ديفوار، ألقت السلطات الإيفوارية القبض على سبعة أشخاص مشتبه فيهم يزعم أن لهم صلات مع جماعة أنصار الدين للاشتباه في قيامهم بهجمات ضد الجيش المالي في جنوب مالي، وسلمتهم إلى سلطات مالي.

٢٩ - وفي ٧ و ٨ آب/أغسطس، عقب هجوم على مركز للقوات المسلحة المالية في سيفاري (منطقة موبتي)، قُتل أربعة من المتعاقدين مع البعثة ومدني مالي واحد أثناء الحصار الذي ضربه مسلحون مجهولون على فندق يقع بالقرب من مركز القوات المسلحة المالية. وشرعت القوات المسلحة المالية في تنفيذ عملية عسكرية ضد المعتدين في ٨ آب/أغسطس، أنقذ خلالها أربعة من المتعاقدين مع البعثة. وقُتل خلال الحادث أربعة من جنود القوات المسلحة المالية، فيما أصيب عشرة آخرون بجراح.

٣٠ - وزادت التهديدات التي تتعرض لها البعثة وقوافلها في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت أعمال عنادية ضد حفظة السلام التابعين للبعثة إلى قتل ستة من أفراد حفظ السلام وإصابة أحد عشر آخرين. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أطلق مهاجمون مجهولون خمسة صواريخ باتجاه معسكر البعثة في أغيلهوك بمنطقة كيدال. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أطلق مهاجمون مجهولون النار على قافلة تابعة للبعثة كانت في طريقها من غاو إلى كيدال، على بعد ١٥ كيلومتراً إلى الجنوب من المسترات في منطقة غاو؛ ولم يبلغ عن وقوع أي خسائر في الأرواح. وفي نفس اليوم، عُثر على جهاز متفجر مرتجل يتكون من لغمين من الألغام المضادة للدبابات على بعد ٦٥٠ متراً إلى الجنوب من معسكر البعثة في بير بمنطقة تمبكتو. وقام فريق لإبطال الذخائر المتفجرة تابع للبعثة بتعطيل الجهاز المتفجر. وفي ٢ تموز/يوليه، وقعت دورية للبعثة في كمين على بعد ٤٥ كيلومتراً جنوب غرب تمبكتو، مما أدى إلى مقتل ستة من أفراد حفظ السلام وجرح خمسة آخرين. وقد أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم. وفي ٤ تموز/يوليه، أطلق مهاجمون مجهولون النار على قافلة تابعة للبعثة كانت في طريقها من غاو إلى كيدال، على بعد ٧٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشمال من غاو؛ ولم تقع أي خسائر في الأرواح. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أطلق مهاجمون مجهولون ثمان قذائف هاون باتجاه معسكر البعثة في أغيلهوك، بمنطقة كيدال، سقطت خارج المعسكر دون أن تتسبب في أي خسائر في الأرواح. وفي ٨ آب/أغسطس، اصطدمت مركبة تابعة لقوة البعثة أثناء قيامها بعملية إزالة الألغام في مهبط الطائرات في كيدال بجهاز متفجر دون أن يتسبب ذلك في أي خسائر في الأرواح. وفي ١١ آب/

أغسطس، هاجم رجال مسلحان شاحنة مستأجرة لحساب البعثة، فأحرقا جزءا من المقطورة ومحتوياتها. وفي ٢١ آب/أغسطس، أطلق مهاجمون مجهولون النار على قافلة للبعثة أثناء سيرها على الخط الرابط بين غاو والنفيس على بعد ٧٥ كيلومترا تقريبا إلى الشمال من غاو. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أطلق مهاجمون مجهولون النار على قافلة للبعثة، واصطدمت مركبة تابعة لقوة البعثة بجهاز متفجر على بعد نحو ٧٠ كيلومترا إلى الشرق من أنسونغو في منطقة غاو، مما أسفر عن إصابة اثنين من أفراد البعثة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، اصطدمت مركبة عسكرية تابعة للبعثة كانت ترافق قافلة لوجستية للبعثة بجهاز متفجر على بعد ٥٣ كيلومترا إلى الشرق من أنسونغو في منطقة غاو، مما أسفر عن إصابة اثنين من حفظة السلام بجروح طفيفة وإصابة متعاقد مدني بجروح بليغة. وألقى حفظة السلام القبض على ثلاثة من الجناة المشتبه فيهم في الموقع، وسلموهم إلى قوات الدرك في غاو. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، نصب رجال مسلحون مجهولو الهوية كمينًا لقافلة لوجستية تابعة للبعثة على بعد ١٥ كيلومترا إلى الشمال من غاو على الطريق الرابطة بين غاو والنفيس، مما أسفر عن إصابة اثنين من حفظة السلام. وقد أعلن تنظيم "المرابطون" مسؤوليته عن هذا الهجوم.

حماية المدنيين

٣١ - لقد كانت أعمال اللصوصية والعنف الطائفي والهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات المتطرفة والانتقام من الجماعات المسلحة للاشتباه في دعمها لجماعة معادية بمثابة الأخطار الكبرى التي تعرّض المدنيين للعنف البدني، وقد أدت إلى زيادة مستوى الإصابات في صفوف المدنيين خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، تفيد التقارير انخفاض عدد الإصابات في صفوف المدنيين في آب/أغسطس. ومن جملة الجهود التي تبذلها البعثة بهدف كفالة تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان إيفاد دوريات قصيرة المدى ودوريات بعيدة المدى بصفة مستقلة وبالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية. وبعد أن أبلغت السلطات المالية البعثة بتزايد خطر الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة، قامت البعثة بتعزيز الدوريات المشتركة وأنشطة الشرطة الوقائية بهدف تعزيز الأمن خلال احتفالات نهاية شهر رمضان في مناطق غاو وكيدال وموبتي وتبكتو وسيغو. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتوثيق حالات التحرش بالجماعات المحلية وتشريد قسرا وانتهاك حريتها في التنقل، لا سيما في المنطقة المحيطة بميناكا على إثر انسحاب جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، وفي سياق النزاعات الطائفية في كورو بمنطقة موبتي، وفي بير بمنطقة تبكتو.

٣٢ - وفي ١٧ تموز/يوليه في ثلاثاي، على بعد ١٨٠ كيلومترا إلى الشرق من غاو في منطقة غاو، نشب نزاع على سرقة الماشية بين أفراد طائفتي دوسك وإمغاد الطوارق اللتين تفيد التقارير أن لهما صلات مع تنسيقية حركات الأزواد والائتلاف، على التوالي. وفي ١٨ تموز/يوليه في منطقة موبتي، وفي أعقاب نزاع نشب على الأراضي، قتل رجال مسلحون من طائفة بوله ستة من أفراد طائفة دوغون: اثنان منهم في قرية كوبو، على بعد ٣٥ كيلومترا إلى الشرق من بوليكيسي، وأربعة آخرون في مستوطنة تقع على بعد ٣٠ كيلومترا من نيانغاسادجو، بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أدى القتال بين أفراد طائفتي إمغاد ودوسك في إنديليمان، على بعد ١٢٠ كيلومترا إلى الشرق من أنسونغو في منطقة غاو، إلى إعدام اثنين من أفراد طائفة دوسك. وفي ٣١ آب/أغسطس، أُبلغ عن العديد من الأنشطة الإجرامية التي قام بها رجال مسلحون ضد المجتمعات المحلية في بير بمنطقة تمبكتو، مما أسفر عن إصابة اثنين من المدنيين.

٣٣ - وبغية المساعدة في منع نشوب النزاعات الطائفية وحلها وتشجيع الحوار بين الطوائف، عقدت البعثة ١٨ اجتماعا بين الطوائف في الفترة بين ٩ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس في منطقة غاو لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة. وحضر هذه الاجتماعات أزيد من ١٠٠ ٢ شخص من مختلف الدوائر، بما في ذلك ٢٤٠ امرأة. وفي ٣٠ آب/أغسطس، وعقب مبادرة من عمدة دجيوك بمنطقة غاو، اتفق زعماء طوائف دوسك وطوارق إيدرفان وطوارق إمغاد على وقف أعمال القتال. وفي الفترة بين ٩ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس، قامت البعثة بإيفاد ٢٤ من المساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي إلى غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو من أجل تعزيز الاتصالات والتواصل مع المجتمعات المحلية وتوطيد ثقتها في البعثة، بوسائل منها التوصل إلى فهم أفضل لشواغل السكان وتوقعات البعثة.

٣٤ - وفي نفس الوقت، واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، تنظيم دورات تثقيفية بشأن مخاطر المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المجتمعات المحلية في مناطق غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو، مع التركيز على مناطق دجيوك وكونا وميناكا، نظرا لتزايد عدد الحوادث في تلك المناطق.

رابعاً - حقوق الإنسان

٣٥ - واصلت البعثة توثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب قوات الدفاع والأمن المالية، وتنسيقية حركات الأزواد، والائتلاف، والجماعات المتطرفة، وغيرها من العناصر المسلحة المجهولة الهوية. وجرى توثيق

ما لا يقل عن ٢٩ حالة تشمل ٧٠ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ٢١ حالة من حالات التعذيب وسوء المعاملة، وأربع حالات إعدام بإجراءات موجزة وتعسفاً، وثلاث حالات اعتقال واحتجاز تعسفيتين. وكانت غاو وسيكاسو وتمبكتو أكثر المناطق تضرراً.

٣٦ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، كان ٢٩٤ من المحتجزين لصلتهم بالتزاع معتقلين في مرافق احتجاز تديرها الدولة. وقامت قوات الدفاع والأمن المالية بتوقيف واحتجاز ما لا يقل عن ٩٨ شخصاً بتهم تتصل بالتزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ٤٨ محتجزاً خلال عمليات مكافحة الإرهاب. ويشكل ذلك انخفاضاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (١٥١). ومن بين ٦٠ محتجزاً قامت البعثة بزيارتهم، جرى توثيق ٣٢ حالة من حالات سوء المعاملة والتعذيب على يد قوات الدفاع والأمن المالية والائتلاف.

٣٧ - وفي إطار تدابير بناء الثقة، طلبت تنسيقية حركات الأزواد والائتلاف إلى حكومة مالي الإفراج عن ١٩٦ من المحتجزين على الأقل. وفي منتصف تموز/يوليه، بادرت الحكومة إلى الإفراج عن ٤٤ محتجزاً، كان ينتسب ١٧ منهم إلى الائتلاف، و ٢٧ منهم إلى تنسيقية حركات الأزواد. وفي أواخر تموز/يوليه، أعربت البعثة عن قلقها إزاء الإفراج المقرر عن ١٧ من هؤلاء المحتجزين، حيث وجهت إليهم تهمة من بينها الإرهاب وشن هجمات ضد أفراد البعثة ومبانيها وارتكاب جرائم حرب. وأكدت الحكومة للبعثة فيما بعد أن هؤلاء المحتجزين السبعة عشر سيظلون رهن الاعتقال إلى حين الانتهاء من الإجراءات القضائية ذات الصلة. وفي الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس، قامت لجنة حكومية مشتركة بقيادة وزارة العدل وحقوق الإنسان باستعراض ملفات جميع المحتجزين الذين كان يُنظر في الإفراج عنهم كجزء من تدابير بناء الثقة، وخلصت إلى أن ٤٣ من المحتجزين لا يمكن الإفراج عنهم حيث كانت هناك أسباب قوية للاعتقاد بأنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٣٨ - ولا تزال تنسيقية حركات الأزواد تحتجز ٣٤ معتقلاً، منهم ٢٢ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، في حين تحتجز جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم أربعة من أعضاء تنسيقية حركات الأزواد كانوا قد أُسروا عقب مواجهات وقعت في بلدة النفيس في ١٧ آب/أغسطس. وفيما يتعلق بالانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وتنسيقية حركات الأزواد في تِن هاما (منطقة غاو) في أيار/مايو، أحالت البعثة رسمياً تقريرها عن التحقيقات التي أجرتها إلى الحكومة في آب/أغسطس.

٣٩ - وانخفض عدد الحالات المؤكدة للعنف الجنسي المرتبط بالتزاع من ٢٣ حالة إلى حالتين منذ صدور تقريره الأخير. ففي الفترة بين ١٢ حزيران/يونيه و ١ آب/أغسطس، جرى توثيق حالتين من حالات الشروع في الاغتصاب، حيث تعرضت امرأة في إحداهما لمحاولة اغتصاب في منطقة غاو على يد اثنين من أعضاء ائتلاف شعب الأزواد - تنسيقية حركات الأزواد، بينما تعرضت قاصر في الحالة الأخرى لمحاولة اغتصاب على يد أحد عناصر قوات الدفاع والأمن المالية، فألقت عليه قوات الدرك القبض في منطقة تمبوكتو. وخلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن ٢٨٣ حالة من حالات العنف الجنساني في باماكو وغاو وموبتي وتمبوكتو، من بينها ٢٧٢ حالة ارتكبت في حق نساء.

٤٠ - ولا يزال الأطفال يقعون ضحايا للزاع، حيث ازداد عدد الذين تعرضوا للقتل أو التشويه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ثلاثة أطفال وأصيب ثلاثة آخرون بجراح في انفجار لذخيرتين من الذخائر غير المنفجرة في كونا بمنطقة موبتي وفي ميناكا. وفي سياق منفصل، أصيب ١٠ أطفال آخرين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٥ عاما بجروح في ثلاثة حوادث تنطوي على استخدام ذخائر غير منفجرة في غاو وميناكا. وقدم مشروع لمساعدة الضحايا مول من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لفائدة ١٥٠ من الناجين من حوادث انفجار وفائدة معوقين في مراكز للرعاية في غاو وتمبوكتو عن طريق توفير الرعاية في مجال إعادة التأهيل، والأجهزة المعينة، والدعم الاجتماعي والاقتصادي.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من وجود ١٢ طفلا في صفوف الجماعات المسلحة والجماعات المتطرفة: من بينهم ثمانية أطفال في صفوف جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في ميناكا؛ وثلاثة أطفال في صفوف حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في منطقة موبتي؛ وطفل واحد في صفوف جماعة أنصار الدين في منطقة كيدال. وعُثر على قاصر لم تتأكد حالته في صفوف بعض مقاتلي جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم الذين كانوا رهن الاعتقال لدى تنسيقية حركات الأزواد في منطقة كيدال. ولا يزال ما مجموعه ثمانية أطفال محتجزين، وبعضهم ظل محتجزا منذ عام ٢٠١٣، لدى السلطات في باماكو لارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة.

الوضع الإنساني

٤٢ - لا تزال إمكانية وصول المساعدات الإنسانية تمثل تحديا وتؤثر على تقديم المساعدة، لا سيما في منطقتي غاو وتمبوكتو، حيث تم تقييد تحركات العاملين في المجال الإنساني والبضائع. وللتخفيف من تلك المخاطر، اعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية على النقل الجوي

لدعم عملياته، واضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور أساسي في كفالة أمن المهابط الثانوية للطائرات التي يستخدمها العاملون في المجال الإنساني. كما شكل سوء أحوال الطرق خلال موسم الأمطار وتعطل مهابط الطائرات في كيدال وميناكا عائقا في وجه إيصال المساعدات الإنسانية.

٤٣ - وبلغ عدد الحوادث الأمنية التي أثرت على العاملين في المجال الإنساني في عام ٢٠١٥ ما يقرب من ثلاثة أضعاف عددها في عام ٢٠١٤. وسُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه ٢٢ حادثا فوصل بذلك إجمالي عدد الحوادث في عام ٢٠١٥ حتى الآن إلى ٦١ حادثا. وأدت الزيادة في النهب الذي تعرضت له منظمات المعونة الغذائية إلى تخفيض المساعدات بما يقرب من ٩٠ طنا من المواد الغذائية.

٤٤ - وقد أشارت نتائج الدراسة الاستقصائية الموحدة للتغذية التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف بالاشتراك مع سلطات مالي، على صعيد الدولة لرصد وتقييم الإغاثة والتحويلات خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، إلى أن سوء التغذية الحاد في مالي لا يزال عند مستوى مثير للقلق. وفي منطقة تمبكتو، وصل سوء التغذية إلى مستوى حرج من خلال تضرر نسبة ١٧,٥ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الشديد، من بينهم ما يقرب من أربعة في المائة يعانون من سوء التغذية الحاد. وكان الوضع غير مستقر في مناطق كايس، وكوليكورو، وموبتي وتمبكتو ومثيرا للقلق المتزايد في منطقة سيكاسو. وقامت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع شركائهما ووزارة الصحة، بتقديم العلاج إلى ٥٧.٠٠٠ طفل على الأقل و ٢٣.٠٠٠ امرأة يعانون من سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء البلد في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس.

٤٥ - وتشير التقديرات على الصعيد الوطني، إلى أن ٣,١ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٤٥٠.٠٠٠ يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وردا على ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لحوالي ٣٥٠.٠٠٠ شخص ودعم التغذية إلى ١٢٠.٠٠٠ من الأطفال والأمهات المرضعات للوقاية من سوء التغذية خلال موسم الجفاف. وفي تموز/يوليه، بدأت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم للثروة الحيوانية لـ ٦٣٩ ٨ من الرعاة من خلال تقديم المساعدة التي شملت ٩٥٠ طنا من أعلاف الحيوانات واللقاحات والأدوية للتخلص من الديدان في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو. وبدأ في أيلول/سبتمبر، الاضطلاع بأنشطة تسهم في إحياء ٢.٠٠٠ هكتار من المراعي في مناطق بوريم وغاو وتحسينها وحمايتها ويجري تنفيذها من خلال أساليب التحويلات النقدية.

٤٦ - وتشير الأرقام التي قدمتها حكومة مالي، إلى أن إجمالي عدد النازحين في مالي، انخفض من ٧٥٧ ١٠٢ في أيار/مايو إلى ١٨٣ ٧٨ في ٣١ تموز/يوليه. وانتقل معظم النازحين داخل مناطق غوندام وغورما - رهاروس (منطقة تمبكتو) نفسها للفرار من الهجمات التي يقوم بها أفراد مسلحون. وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك ٧٨٩ ١٣٧ لاجئا من مالي في الدول المجاورة حيث يتلقون المساعدة والحماية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في مخيمات اللاجئين.

٤٧ - وردا على تفشي مرض الحصبة في منطقة كيدال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اليونيسيف بالتنسيق مع الحكومة وسلطات كيدال المحلية التي يوجد مقرها في غاو، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بدعم مكافحة تفشي المرض.

٤٨ - وأنهى منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي لمنطقة الساحل زيارته لمالي التي قام بها في الفترة من ١٠ إلى ١٤ آب/أغسطس. وبلغت حصيلة النداء الإنساني لمالي لعام ٢٠١٥، وهو ثاني أكبر نداء لبلدان الساحل التسعة، ٣٧٧ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في جميع أنحاء البلد، كالحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية والأمن الغذائي، ولم يمول هذا النداء حتى الآن إلا بنسبة ٣٥ في المائة.

سادسا - التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي

٤٩ - في ٦ تموز/يوليه، على النحو المتوخى في اتفاق السلام، قدم ممثلو مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي لرئيس الوزراء موديو كيتا المفهوم والمنهجية المتعلقين بإيفاد بعثة مشتركة لتقييم الاحتياجات يمكن استخدامها لتعبئة الدعم المالي اللازم لتحسين مستويات المعيشة للشعب في شمال مالي. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم التقني واللوجستي لإعداد بعثة تقييم الاحتياجات. وفي ٢٣ آب/أغسطس، وافق أعضاء اللجنة الفرعية التابعة للجنة رصد الاتفاق المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على النهج الذي اعتمدته المصارف الإنمائية.

٥٠ - وفي ١٣ تموز/يوليه، قام ممثلي الخاص بزيارة بروكسل وأجرى مناقشات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي لتأمين استمرار الدعم السياسي والمالي والتقني لمشاريع تقديم ثمار السلام في شمال مالي. وأجرى مشاورات مماثلة في باماكو مع مختلف الجهات المانحة الذين أعربوا عن اهتمامهم الشديد بدعم مثل هذه المشاريع. وشمل الإعلان عن التبرعات تعهدات جديدة من الدانمرك وهولندا وسويسرا إلى الصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي.

٥١ - وفي ١٠ تموز/يوليه، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير التقييم المتعلق بقبر أسكيا في منطقة غاو للتحضير لأعمال الصيانة المقبلة. وفي ١٥ حزيران/يونيه و ١٣ آب/أغسطس، قامت بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بزيارة غاو بالتنسيق مع وزارة الثقافة والحرف اليدوية والسياحة لترسيم حدود موقع سنيه الأثري، الذي يقع على بعد ٦ كم من المدينة، من أجل حماية الموقع من النهب لأن الموقع كان يتعرض للنهب وعمليات التنقيب غير المشروعة. وفي ١٨ تموز/يوليه، قام المدير العام لليونسكو بزيارة تمبكتو وتدشين الأضرحة في مقبرة القديسين الثلاثة. وأجرت اليونسكو في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس، تقييما معماريا لمسجدي سانكور وسيدي يحيى في تمبكتو، تمهيدا لترميمهما في المستقبل. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أنجزت اليونسكو إعادة إعمار ١٤ ضريحا في تمبكتو تم تدميرها في عام ٢٠١٢.

سابعاً - نشر بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقدراتها

٥٢ - في ١٦ أيلول/سبتمبر، تم نشر ٨٢ في المائة من جميع الموظفين المدنيين للبعثة، بما في ذلك ٨١ في المائة من الوظائف الدولية الثابتة، و ٧٠ في المائة من الوظائف المؤقتة لتطوعي الأمم المتحدة، و ٨٦ في المائة من الوظائف الوطنية. ومن حيث التوزيع بين الجنسين، تمثل النساء ٣٠ في المائة من الوظائف الدولية الثابتة، و ٣٣ في المائة من وظائف المتطوعين المؤقتة، و ٢١ في المائة من الوظائف الوطنية. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١٠٢٣ فردا، فوصل بذلك إلى ٧٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٤٤٠ فردا، وتم نشر ٥٨ في المائة من أفراد الشرطة (٨ في المائة منهم من النساء) و ٧٥ في المائة من وحدات الشرطة المشكلة (٣ في المائة منهم من النساء). وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٤٨٢ جنديا، من أصل القوام المأذون به البالغ ١١٢٤٠ جندي، وهو ما يمثل ٩٣ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم. وتمثل النساء ٢ في المائة من القوة.

٥٣ - وتواصل بذل الجهود لتحقيق القدرة التشغيلية الكاملة. وفي القطاع الغربي، أدى نشر كتيبة المشاة الثانية في ديابالي (منطقة سيغو) إلى تعزيز عمليات البعثة وأثرها في وسط مالي. وقد أحرز تقدم في الأعمال التحضيرية لنشر وحدات نقل مروحية للقطاعين الشمالي والغربي، بما في ذلك بناء الحظائر، تمهيدا لوصول وحدة واحدة إلى تمبكتو في أوائل تشرين

الأول/أكتوبر. ولا تزال هناك مخاوف تتعلق بالقدرة التشغيلية لبعض وحدات المشاة بسبب نقص المعدات الكافية المملوكة للوحدات، بما في ذلك المعدات الرئيسية وقدرات الاكتفاء الذاتي على السواء.

٥٤ - ولا يزال استمرار قيام الجماعات الإجرامية المتطرفة المسلحة باستهداف القوافل المدنية التي تتعاقد معها البعثة، واستخدام أساليب الكمائن والألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة، يحتاج من قوة البعثة استخدام أصول كبيرة لمراقبة القوافل، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض الموارد المتاحة للبعثة لتسيير الدوريات وحماية المدنيين. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسجيل سبع هجمات على قوافل البعثة. ومن أجل مواجهة التهديدات ضد القوافل اللوجستية وتأمين وصول البضائع المنقذة للحياة والقيام في الوقت نفسه أيضا بكفالة تمكن القوات من التركيز على المهام الأخرى ذات الأولوية المقررة، تقرر أن البعثة تحتاج إلى كتيبة قتالية متخصصة في حماية القوافل اللوجستية التي تنتقل على طرق الإمداد الرئيسية.

٥٥ - ونتيجة لهذه الهجمات المستمرة ضد قوافل البعثة، قامت البعثة أيضا باستكشاف الوسائل اللازمة لتأمين التحركات على الطرق، بما في ذلك على محور غاو - كيدال - تيساليت، وسعت لتحديد طرق سطحية بديلة للإمدادات، كالطريق من كوتونو (بنن) عبر نيامي (النيجر) إلى غاو. وتخطط البعثة أيضا لإنشاء قدرة في مطار نيامي لتسهيل تناوب القوات وحركة البضائع. كما سعت البعثة لتحديد طرق بديلة للإمداد عبر الجزائر تصل إلى كيدال وتيساليت، من شأنها أن تقلل من المخاطر الأمنية المرتبطة بالقوافل التي تنتقل عبر مسافات طويلة على طول محور غاو - أنيفيس - كيدال - أغولوك - تيساليت. واستمر إصلاح مهبط الطائرات التالف في كيدال، بما في ذلك من خلال الاضطلاع بجهود إزالة الألغام باستخدام رادار الاختراق الأرضي، وإصلاح الأسوار وبناء ثلاثة أبراج للمراقبة. وساهم نشر فصيل حراسة على مدار الساعة في كفالة اطراد التقدم. ولا يزال مهبط الطائرات في ميناكا غير متاح لهبوط الطائرات الثابتة الجناحين بسبب القيود الأمنية. ونتيجة لذلك، ظل تنقل الأفراد والبضائع مقتصرًا على الطائرات ذات الأجنحة الدوارة داخل معسكر البعثة المضمون في ميناكا. وأدت هذه العقبات إلى إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية وعمليات الإمداد الروتينية. ولا يزال تطوير الهياكل الأساسية للعمليات الجوية في مطار باماكو في انتظار قيام الحكومة بتخصيص الأراضي اللازمة.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تقديم الدعم لسلامة أفراد البعثة بالتخفيف من مخاطر المتفجرات. وتواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم التوعية بمخاطر المتفجرات والاستجابة للأجهزة المتفجرة المرتجلة والتدريب على الإسعافات الأولية، بتدريب ٢٠٣٠ من الموظفين. وتم الاضطلاع بما مجموعه ١٤ بعثة ميدانية لتحديد مخاطر المتفجرات والتخلص منها. كما ساعدت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام بالتدريب السابق للنشر لـ ٣٥٥ من أفراد المشاة التابعين للبعثة من النيجر من خلال توفير التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، استأنفت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام عملياتها في منطقة موبتي، التي سبق أن عُلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بسبب الوضع الأمني المتدهور في المنطقة، بما في ذلك زيادة حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٥٧ - وفي أعقاب الكمين الذي نصب بالقرب من غوندام في ٢ تموز/يوليه في منطقة تمبكتو وقتل خلاله ستة من حفظة السلام التابعين للبعثة من بوركينا فاسو، أجرت البعثة تقييما لما بعد وقوع الحادث. وأدى التقييم إلى إدخال تعديلات على الإجراءات الحالية لتحسين عملية صنع القرار فيما يتعلق بإخلاء الجرحى وذلك لاختصار الوقت اللازم لإحضار المساعدة الطبية إلى موقع الحادث وتمكين إخلاء الضحايا في الوقت المناسب. وأوصى التقييم بأن يتم تحسين تدريب الأفراد النظاميين على اتباع الإجراءات المناسبة في حالة وقوع حوادث معادية وتحسين تقديم التقارير عن الحوادث بشكل سليم.

٥٨ - وأحرز تقدم في تشييد المقر الجديد في باماكو، وشمل ذلك الانتهاء من بناء مخزن الإمدادات و ٨٠ في المائة من أعمال وضع الأساسات، بما في ذلك إقامة السياجات حول الموقع. ومن المتوقع أن ينقل الموظفون من موقع فندق "لاميتيه" إلى المقر الجديد في عام ٢٠١٦. كما بدأت البعثة تحويل المخيم العسكري في ميناكا إلى مخيم مُدمج للعنصرين المدني والعسكري، فضلا عن بناء قواعد عمليات أمامية في ثلاثة مواقع في النفيس وبير (منطقة تمبكتو) ودبابالي (منطقة سيغو) وفقا لنهج العمليات المنقّح.

٥٩ - وواصلت البعثة المتكاملة تعزيز أنشطتها الإعلامية وأنشطتها في مجال التوعية من خلال تنفيذ استراتيجية اتصالات على نطاق البعثة أعطت الأولوية للجهود الرامية إلى توضيح ولايتها للسكان. وزادت البعثة المتكاملة أيضا عملها مع وسائل الإعلام الوطنية والمجتمعات المحلية في باماكو والمناطق الخمس. وبدأت إذاعة ميكادو عملها في ميناكا وموبتي وكيدال، بالإضافة إلى غاو وتمبكتو وباماكو.

ثامنا - ملاحظات

٦٠ - بعد قرابة سنة من الحوار، شكل احتتام محادثات السلام بين الأطراف المالية الذي تُوج بتوقيع تنسيقية الحركات الأزوادية على اتفاق السلام والمصالحة في ٢٠ حزيران/يونيه معلما حاسما على طريق السلام الدائم وتحقيق المصالحة في مالي. وإنني أهني السلطات المالية لما أبدته من بؤادر حسن نية قبل توقيع تنسيقية الحركات الأزوادية على اتفاق السلام، وكذلك جميع الأطراف لتوقيعها على اتفاق السلام. وأشيد، مرة أخرى، بالجزائر وأعضاء فريق الوساطة لما بذلوه من جهود دؤوبة وجادة لاحتتام مفاوضات السلام بنجاح. وتقع المسؤولية الآن على أصحاب المصلحة في مالي للوفاء بالتزاماتهم بما يراعي مصلحة شعبهم وشعوب منطقة الساحل برمتها، التي تتوق جميعا إلى إرساء السلام وتحقيق الاستقرار.

٦١ - ولقد بلغت عملية السلام في مالي الآن مرحلة جديدة ستتطلب المشاركة الكاملة والمساعدة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما. وفي هذا الصدد، لا ينبغي الاستهانة بحجم التحديات ومخاطر الانتكاس. وبالفعل، فإن الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار في النفيس تسلط الضوء على هشاشة عملية السلام والتحديات المطروحة أمام تنفيذها. ولتوطيد دعائم السلام، لا غنى عن أن تتقيد الأطراف بحسن نية باتفاق السلام وأحكامه المتعلقة بوقف إطلاق النار، وأن تلتزم بتحقيق المعايير الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بترتيبات وقف إطلاق النار فضلا عن إعادة النشر التدريجية للقوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وإنني أشجع الحكومة والأطراف على تركيز أولوياتها على أحكام الاتفاق التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات جديدة أكثر شمولا وتمثيلا، مثل الشرطة الإقليمية واللجان الاستشارية المحلية المعنية بالأمن، وتيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين. وللمضي قدما، يشكل النجاح في عملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شرطا مسبقا لإحلال السلام الدائم في مالي.

٦٢ - والأولوية الملحة الأخرى في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام هي ضمان أن تعمل اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق ولجانها الفرعية بكامل طاقتها وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة. والأهم أن ذلك سينطوي على ضمان مشاركة والتزام الأطراف الموقعة على اتفاق للسلام والمصالحة في هيكل بناء السلام وآليات المتابعة المنشأة. وإنني أرحب بإقرار اللجنة نظامها الداخلي وإنشاء اللجان الفرعية الأربع المنصوص عليها في الاتفاق. وستواصل الأمم المتحدة، من خلال البعثة المتكاملة، دعم الأطراف للتعجيل بالتفعيل الكامل للجنة وآلياتها ذات الصلة، بما في ذلك للمساعدة في تفادي التأخير الذي شهده بالفعل تنفيذ الاتفاق.

٦٣ - وإنني أرحّب بجهود اللجنة التقنية المعنية بالأمن في اجتماعها المعقود يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر للتعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية، لا سيما في أعقاب الأحداث التي شهدتها النفيس في منتصف آب/أغسطس. وعلى نفس المنوال، لا تزال الأفرقة المشتركة للمراقبة والتحقق تشكل آلية هامة لبناء الثقة بين الأطراف في هذه المرحلة الدقيقة من خلال قيامها برصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. وإنني أدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع عمل اللجنة والالتزام بآلية الأفرقة المشتركة للمراقبة والتحقق، وتيسير إنشاء أفرقة إضافية في جميع المناطق بشمال مالي، والإسراع بإنشاء آلية لتنسيق العمليات. وستساعد هذه الآليات على تهيئة الظروف لبيئة مواتية لعودة السكان المشرّدين، وإعادة نشر إدارة الدولة، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتنفيذ برنامج الإنعاش المبكر.

٦٤ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء العدد المتزايد من الهجمات التي تستهدف البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية على يد الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة. وهذه الهجمات غير مقبولة. وإنني أدين بشدة هذه الجرائم وأعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا وكذلك لحكومة مالي وحكومات بلدان حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم. ويمكن أن تشكل الهجمات ضد البعثة المتكاملة والجهات المتعاقدة معها جرائم حرب. وإنني أدعو مجدداً إلى التحقيق في هذه الجرائم ومعاينة مرتكبيها بمجدية.

٦٥ - ولا تزال الحالة الأمنية في مالي والتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الأوسع نطاقاً مدعاة للقلق، كما يتبين من الهجمات التي وقعت مؤخراً على الحدود مع كوت ديفوار وموريتانيا وأعلنت جماعة أنصار الدين المسؤولية عنها. وفي الحالة الراهنة التي تتسم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب، تضطلع البعثة المتكاملة بدور حيوي في دعم الاستقرار الذي لا يزال هشاً، وستواصل تعزيز وضعها، وبخاصة لردع انتهاكات وقف إطلاق النار وحماية المدنيين. ويتعين توطيد وجود البعثة المتكاملة في الشمال، وإن كان قوياً، بفضل عناصر التمكين ومضاعفات القوة، لا سيما بالنظر إلى الفجوة الهائلة بين قدراتها والتهديدات الأمنية والإرهابية. وإنني أهاب بالمجتمع الدولي أن يظل منخرطاً انخراطاً تاماً في مساعدة البعثة المتكاملة في مساعيها لتحقيق استقرار الحالة. وأشجّع، على وجه الخصوص، الدول الأعضاء في المنطقة على التعاون بشكل أوثق خلال الشهور المقبلة في التصدي لذلك التهديد على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع التطرف العنيف ومحاربه. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الإقليمية الجارية لتعزيز التعاون الأمني من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة

الساحل والصحراء. وإني أتطلع إلى تفعيل الدوريات المشتركة عبر الحدود التي ستكتمل وتعزز الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لتحقيق الاستقرار فضلا عن إعادة النشر المرتقبة للقوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها في شمال مالي.

٦٦ - والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا تزال ترتكب في جميع أنحاء مالي غير مقبولة. وإني أناشد القادة الماليين أن يضعوا مسألة حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في صدارة أولوياتهم. وينص اتفاق السلام على أن أي شخص يشتبه في أنه ارتكب جرائم حرب أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لن يحصل على العفو. وستواصل البعثة المتكاملة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل على نحو وثيق مع الأطراف في هذا الصدد. وإني أرحب بإنشاء حكومة مالي لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وتعيين رئيسها. وأحث السلطات المالية على ضمان الشفافية في أعمال اللجنة. ولضمان استيعاب الجميع، أشجع الأطراف بقوة على تسمية ممثليها في اللجنة وتوفير حيز للمجتمع المدني، وبالأخص للنساء والشباب والزعماء الدينيين والتقليديين.

٦٧ - تعتمد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التعاون مع شركاء آخرين من أجل توطيد دعائم السلام. وإني أدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تنسيق جهودهم مع ممثلي الخاص وموامة المبادرات الرامية إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من النتائج في مالي. ويسرني أن أشير إلى أن البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية تحضر بالفعل لإجراء تقييم للاحتياجات في الشمال. ومما يثلج صدري أيضا أن الجهات المانحة الأخرى تزيد المساعدات التي تقدمها إلى هذا البلد. وإني أدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى مواصلة زيادة تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة ماسة إلى الخدمات الأساسية ولا سيما في الشمال، وإلى الجهات المانحة للمساهمة في سدّ نقص التمويل الذي لا يزال يعاني منه النداء الإنساني المالي لعام ٢٠١٥. وستدعم الاستجابة الإنسانية القدرة على الصمود وتساعد على التخفيف من أثر الصدمات البيئية غير المتوقعة التي قد تؤدي إلى تقويض ما تحقّق من مكاسب إيجابية في الأشهر القليلة الماضية. وفي الوقت نفسه، أحثّ الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي لتوفير الدعم اللازم الذي لا غنى عنه من أجل تحقيق فوائد السلام للسكان على وجه السرعة.

٦٨ - ويشكل التوقيع على اتفاق السلام إنجازا مهما بالنسبة إلى الأمم المتحدة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٣، اضطلعت البعثة المتكاملة بدور رئيسي تمثّل في دعم الحوار الشامل بين الأطراف المالية الذي يتناول المصالحة والتحديات الأمنية. وأودّ أن أشكر ممثلي الخاص، منجي الحامدي، على تصميمه وجهوده التي لا تعرف الكلل في المضي قدما في عملية

السلام. وأودُّ أيضاً أن أشيد إشادة خاصة بالعاملين في البعثة المتكاملة، رجالاً ونساء، والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين، الذين يعمل الكثير منهم في ظل ظروف صعبة ويواجهون تهديدات خطيرة في بيئة معادية، على مساهماتهم الهامة في دعم السلام والاستقرار في مالي وعلى تفانيهم وإسهامهم في البعثة.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: قوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة		
	(ضباط الأركان والوحدات)			أفراد وحدات الشرطة المشكلة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أرمينيا	١					
بنغلاديش	١٥٧٤		١٥٧٤	١٤٠		١٤٠
بنن	٢٥٦		٢٥٦	١٣٩		١٣٩
بوتان	٣		٣			
البوسنة والهرسك	١		١			
بور كينا فاسو	١٦٩٣	٢٠	١٧١٣	١٢	٢	١٤
بورو ندي	١٣		١٣	١٣		١٣
كمبوديا	٢٨٨	١٣	٣٠١			
الكامeroon	٣		٣	١٧	١	١٨
تشاد	١٣١٠٩٥	٤	١١٠٨	٤		٤
الصين	٣٨٨	١٤	٤٠٢			
كوت ديفوار	١٢٢		١٢٢	٧	١	٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية				٥	١	٦
الدانمرك	١٨	٢	٢٠			
جيبوتي				١		١
مصر	٦٥		٦٥			
السلفادور	٨٧	٤	٩١			
إستونيا	٩	١	١٠			
فنلندا	٥		٥			
فرنسا	١٩		١٩	٥		٥
غامبيا	٣		٣			
ألمانيا	٨		٨	٤		٤
غانا	٢١٥		٢١٥	١		١
غينيا	٨٥٦	١	٨٥٧	٤		٤
غينيا - بيساو	١		١			

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة			عنصر الشرطة		
	(ضباط الأركان والوحدات)			فرادى ضباط الشرطة			أفراد وحدات الشرطة المشكّلة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
إندونيسيا	٣٧	٢	٣٩						
إيطاليا	٢		٢						
الأردن	١		١	٣		٣	٣		٣
كينيا	٣	١	٤						
ليبيريا	٤٧	٢	٤٩						
مدغشقر				٢		٢	٢		٢
نيبال	١٤٤	٤	١٤٨						
هولندا	٥١٠	٢٧	٥٣٧	١٥	٦	٢١	١٥	٦	٢١
النيجر	٨٥٤	٥	٨٥٩	٨		٨	٨		٨
نيجيريا	١٥٥	٢٥	١٨٠	٢		٢	١٣٩	٢٩	١٦٨
النرويج	١٨	٣	٢١						
البرتغال	٢		٢						
رومانيا	١		١	٢		٢	٢		٢
السنغال	٦٧٣	٢	٦٧٥	١٦	٢	١٨	٢٧٩	٤	٢٨٣
سيراليون	٤		٤						
السويد	٢١١	١٥	٢٢٦	١	٢	٣	١	٢	٣
سويسرا	٣		٣						
توغو	٩١٦	١٨	٩٣٤	٣		٣	١٣٤	٦	١٤٠
تونس				١٠		١٠	١٠		١٠
تركيا				١		١	١		١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢		٢						
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠		١٠						
اليمن	٧		٧	٩		٩	٩		٩
المجموع	١٠٣١٠	١٧٢	١٠٤٨٢	١٧٠	١٦	١٨٦	٧٩٨	٣٩	٨٣٧

